الدور التركي في ليبيا: من اتفاق الصخيرات 2015 إلى جنيف 2021

The Turkish Role in Libya: From the Skhirat Agreement 2015 to Geneva 2021

حراش عفاف

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة البويرة - الجزائر afaf.harrache2000@gmail.com

تاريخ الإرسال:2021/ 02/27 تاريخ القبول:2022 /01/31* تاريخ النشر: 2022/04/15

ملخص :

يعود أصل العلاقات التركية الليبية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، عندما كانت ليبيا منضوية تحت حكم العثمانيين، فمنذ تلك الفترة إلى يومنا هذا، شهدت العلاقة بين البلدين تذبذبا، فأحيانا علاقات تعاون وتقارب، وأحيانا أخرى علاقات فتور وتوتر، وتعتبر فترة حكم الرئيس الراحل "معمر القذافي" أكثر الفترات تقاربا بين البلدين، ومع اندلاع الثورات العربية، شكل ذلك اختبارا حقيقيا للسياسة التركية، لأن موقفها من الثورة الليبية، لم يكن واضحا منذ البداية، فبعد تردد بين دعم نظام القذافي، وبين الوقوف إلى جانب الشعب الليبي، اختارت دعم الشعب الليبي المطالب برحيل القذافي، فاعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، ومن ثم بحكومة الوفاق الوطني، وبعدها بالسلطة التنفيذية المؤقتة. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الدور التركي في ليبيا، وموقفها من الثورة الليبية، والدوافع الحقيقية لتدخلها ودعمها لحكومة السراج، وبعدها حكومة "دبيبة"، ولمعالجة هذا الموضوع، تم الاعتماد على المنهج التاريخي، والتحليلي، لنستنتج في الأخير، أن السياسة التركية يحركها الطابع البراغماتي، من خلال سعيها لتحقيق المصالح الاقتصادية، وتعزيز مكانتها الإقليمية لزيادة فرص انضمامها للاتحاد الأوربي.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الصخيرات، منتدى الحوار السياسي الليبي بجنيف، تركيا، ليبيا، حكومة الوفاق الوطني.

Abstract:

The Turkish-Libyan relations go back to the era of the Ottoman Empire when Libya was under the rule of the Ottomans, since that period to the present day the relationship between the two countries witnessed fluctuations, sometimes there are relations of cooperationt, and other times relations of tension, the rule of the late President Gaddafi is considered the most close period between the two countries, but with the outbreak of the Arab revolutions, this constituted a true test of Turkish policy, because the Turkish position on the revolution in Libya was not clear from the beginning, after hesitation between supporting the Gaddafi regime or the people In Libya, Turkey chose to support the Libyan people who demanded the departure of Gaddafi, so it recognized the Libyan Transitional Council, and then the Government of National Accord, after that, it recognized the temporary executive authority.This study aims to determine the nature of the Turkish role in Libya, and the real motives behind its support for the Government of Al-Sarraj, and then the government of Dabaiba. To address this issue, we relied on the historical, and analytical approach, to conclude in the end that Turkish policy is driven by a pragmatic character through its pursuit of economic interests, as well as strengthening its position and regional role to increase its accession chances to the EU.

Keywords: *Skhirat Agreement, Libyan Political Dialogue Forum in Geneva, Turkey, Libya, Government of National Accord.*

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام 2010 وبداية عام 2011 احتجاجات واسعة، كان الهدف من ورائها مطلبا واحدا، وهو تغيير النظام، نجحت أغلبها في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية، التي استمرت في الحكم عقودا من الزمن، ولكنها فشلت في تحقيق الديمقراطية، التي كانت تسعى إليها شعوب تلك الدول، وتعد ليبيا من بين الدول التي اجتاحتها موجة التغيير، لتدخل فيما بعد في دوامة من النزاعات والحروب الأهلية.

بعد سقوط نظام الرئيس الراحل "معمر القذافي"، سادت حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة الخلافات الداخلية بين القوى الفاعلة في ليبيا، مما فتح المجال لتدخل أطراف خارجية، ساهمت بشكل كبير في تأجيج الصراع بين الفرقاء الليبيين، وبالتالي صعوبة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، في ظل تضارب مصالح الدول المتدخلة.

لقد كان للحضور التركي في ليبيا دور بارز، من خلال دعمه في البداية، لرغبة الشعب الليبي المطالب بتغيير النظام - ولو أنه جاء متأخرا- ، ومن ثم دعم الحكومة الشرعية في طرابلس، المعترف بها من قبل الأمم المتحدة برئاسة "فايز السراج"، والمنبثقة عن اتفاق الصخيرات في 2015، في مواجهة قوات حفتر المدعوم من قبل قوى خارجية، على غرار مصر والإمارات العربية المتحدة والسعودية وفرنسا.

استمرت تركيا في دعم وتأييد حكومة الوفاق الوطني، إلى غاية انتخاب السلطة التنفيذية المؤقتة، التي انبثقت عن ملتقى الحوار السياسي الليبي بجنيف في فيفري 2021، حيث ستشرف هذه السلطة على قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية، إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة نهاية شهر ديسمبر 2021، وقد أعربت تركيا عن ترحيبها وارتياحها لاختيار أعضاء السلطة المؤقتة، وأكدت استمرار دعمها لليبيا اقتصاديا وعسكريا من أجل استقرار البلاد.

لمعالجة هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية: **ما طبيعة الدور التركي في ليبيا في ظل التحولات والتغيرات التي تشهدها الساحة الليبية منذ سقوط نظام معمر القذافي؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- ما هو موقف تركيا من الثورة الليبية؟
- ما هي دوافع وأهداف تركيا من تدخلها في ليبيا؟
- لماذا تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني والسلطة التنفيذية المؤقتة؟

وكإجابة مؤقتة على الإشكالية محل الدراسة، تم وضع الفرضية التالية:

الدور التركي في ليبيا مدفوع بمجموعة من الأهداف تسعى تركيا لبلوغها، في مقدمتها المصالح الاقتصادية والسياسية، في ظل التحولات الراهنة في بيئة النظام الدولي.

وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسة فرضيات فرعية:

- كلما زاد الانخراط التركي في ليبيا، كلما حققت تركيا مصالح اقتصادية أكثر.
- كلما زاد النفوذ التركي في ليبيا، كلما زادت فرص انضمامها للاتحاد الأوربي.
- كلما تراجع الحضور التركي في الملف الليبي، كلما انعكس سلبا على دور تركيا كقوة إقليمية في منطقة شرق المتوسط وشمال إفريقيا.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على طبيعة الدور التركي في ليبيا، خاصة في ظل ما تشهده الأزمة الليبية من تطورات وتغيرات سياسية، قد تؤثر بشكل أو بآخر على المصالح الحيوية لتركيا في المنطقة، وهو ما يستدعى الحضور التركي المكثف لحماية تلك المصالح، كما يهدف البحث أيضا، إلى إبراز الموقف التركي من الثورة الليبية، والدوافع الحقيقية من وراء الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني، وللسلطة الانتقالية الجديدة.

تم الاستعانة في هذا البحث بمجموعة من المناهج أهمها: منهج دراسة الحالة كطريقة يستعان بها في التركيز على دراسة معينة، حيث تم التركيز على حالة ليبيا، باعتبارها تحتل مكانه مهمة، ضمن السياسة الخارجية التركية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي عبر تتبع مسار الدور التركي في ليبيا، منذ بداية الثورة في 2011، وخلال المرحلة الانتقالية، كما تم اعتماد المنهج التحليلي، من خلال تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل من تركيا وليبيا، وانعكاسات ذلك على الدور التركي في ليبيا.

1. الموقف التركي من الثورة في ليبيا ومحدداته:

تسعى السياسة الخارجية التركية من وراء تدخلها في ليبيا، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، فمنذ اندلاع الثورة الليبية، كان لتركيا حضورا قويا، وحرصا منها على حماية مصالحها الحيوية، لم تحدد خياراتها تجاه أي من الطرفين في البداية، وعارضت التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي ضد نظام القذافي، ولكن سرعان ما غيرت موقفها لتساند الشعب الليبي.

1. 1. تطور الموقف التركي حيال الثورة الليبية:

انطلقت الاحتجاجات الليبية في فيفري 2011، معلنة بداية مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا المعاصر، لتنضمّ بذلك إلى بلدان الربيع العربي، وقد تمثلت مطالب المحتجين في احترام حقوق الإنسان، وتحقيق الديمقراطية، وإسقاط النظام، وتجدر الإشارة، إلى أن تلك الاحتجاجات بدأت بمظاهرات في مطلع جانفي 2011، حول قضايا السكن، لتتحول فيما بعد إلى انتفاضة دعت إلى الإطاحة بنظام معمر القذافي (الصواني، 2013، ص ص15-16).

مع اندلاع الثورة في ليبيا شهدت السياسة الخارجية التركية تحولا كبيرا، واختبارا صعبا بحكم العلاقة التي تربط البلدين، حيث واجهت القيادة التركية تحديا صعبا، تمثل في كيفية تعاملها مع المخاطر الأمنية، الناجمة عن التحولات الداخلية التي تشهدها ليبيا (عواضة، 2017، ص 346)، لذا نجد أن الموقف التركي تجاه الثورة في ليبيا مرّ بعدة مراحل، حيث لم تتخذ تركيا موقفا واضحا مع البداية الثورة، وإنما كانت مترددة، ولم تحسم موقفها تجاه أي طرف، ويمكن تلخيص تطور الموقف التركي من خلال ثلاث مراحل هي:

1. 1. 1.مرحلة التردد:

ساد الموقف التركي نوع من الارتباك في الأسابيع الأولى من بداية الثورة، فلم يصدر عن الحكومة أي موقف رسمي، وجاءت السياسة التركية أكثر تحفظا إزاء التدخلات الخارجية في مارس 2011، وعارضت بشدة قرار فرض العقوبات، وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا، وفضلت المساهمة في جهود الإغاثة الإنسانية، ولعب دور الوسيط بين طرفي الصراع (البطران، 2018، ص ص 114- 115)، وبررت موقفها، من منطلق حرصها على عدم تحويل ليبيا إلى عراق جديد، وأن التدخل العسكري سواء لحلف الناتو أو أية دولة أخرى، سيكون له آثار عكسية، ينجم عنها مخاطر كبيرة (مركز أبحاث ودراسات مينا، 2020، ص4).

مع تطور الأحداث في ليبيا، تبلور الموقف الرسمي التركي حيال الثورة الليبية، تمثل في تأييد مطالب الثوار الليبيين، في مواجهة القوات الموالية للقذافي، فأيدت أنقرة العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 1970، الذي طالب بالاستجابة لمطالب الشعب الليبي المشروعة، وتجميد أصول عدد

من الشخصيات الليبية، ومنعهم من السفر إلى خارج البلاد، بالإضافة إلى حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا (إبراهيم، 2015، ص20).

في 7 افريل 2011 أعلن أردوغان عن خريطة طريق لإيجاد حل للازمة الليبية، تناولت ثلاث محاور، تمثلت في الوقف الفوري لإطلاق النار مع انسحاب القوات الحكومية من المدن، وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة، تضمن إيصال المساعدات الإنسانية للجميع، والإطلاق الفوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي، تضم جميع الأطراف (الحجاجحة، 2017، ص 204).

لكن بعد اقتناع تركيا بأن الحل لم يعد ممكنا مع استمرار نظام القذافي، انتهجت سياسة التصعيد التدريجي، باتجاه القطيعة مع حليفها التقليدي معمر القذافي، ودعته إلى التنحي، ومغادرة البلاد في ماي 2011 (الرنتيسي، 2014، ص 40) ، واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي، وحددت الخطوط الأساسية في سياستها تجاه ليبيا، من خلال التأكيد على وحدة الأراضي الليبية، وضرورة إحداث تغيير سياسي وفق المطالب المشروعة للشعب الليبي (ككيلي، 2017، ص 86).

1. 1. 2. مرحلة دعم الثورة الليبية:

بعد تصاعد العنف في ليبيا، ودخولها في نزاعات وصراعات دامية، قررت تركيا مساندة قرار مجلس الأمن رقم 1973، الذي يسمح بإقامة حظر جوي على ليبيا، وفرض حظر على الأسلحة، ووافقت على تولي قيادة الحلف الأطلسي، للعمليات العسكرية وفق القرار رقم 1973 (العبيدي، 2016، ص 109)، على الرغم من أن ذلك القرار صدر بالاستناد إلى مبادئ التدخل الإنساني وحماية المدنيين، إلا أنه لم يكن العامل الأساسي الذي دفع بالقوى الدولية، وتركيا على وجه الخصوص للتدخل في ليبيا، بل المصالح هي التي حددت الموقف التركي تجاه الثورة (ساتيك، حسين، 2013، 78).

توج التحول في سياسة تركيا تجاه النظام الجديد في ليبيا، بزيارة رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان في 16 سبتمبر 2011، في الذكرى السنوية لمرور قرن على الكفاح الليبي ضد الاستعمار، وجاءت هذه الزيارة بعد يوم من زيارة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، في إشارة إلى احتدام شدة التنافس بين تركيا وفرنسا على النفوذ في المنطقة (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص4)، وقد أكد أردوغان خلال زيارته، على مجموعة من النقاط تمثلت في، التركيز على مستقبل ليبيا الجديد، وضرورة الحفاظ على الوحدة والتضامن بين الليبيين، ووقوف بلاده إلى جانب الشعب الليبي في المستقبل، كما أثنى على دور المجلس الانتقالي في إدارة المرحلة الانتقالية (الرنتيسي، 2014، ص ص41-42).

بعد إعلان مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011 تعاقبت عدة حكومات على إدارة البلاد، وحصلت كلها على تأييد تركيا، خاصة الحكومات ذات التوجه الديني، وبما أن العامل الاقتصادي كان دائما الركيزة الأساسية في العلاقة الثنائية بين البلدين، عبر مختلف المراحل، فإنه ظل حاضرا خلال هذه الفترة، حيث حاولت الشركات التركية العودة إلى ليبيا، لاستكمال مشاريعها المتوقفة بسبب الحرب، وفي هذا الصدد، أشار رئيس مجلس الأعمال الليبي التركي، أن تركيا تنفذ أربع مشاريع كبرى متوقفة في ليبيا، بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة، لافتا إلى أن الوضع الأمني غير مناسب، وهو ما عرقل عودة الشركات التركية (مفتاح، 2018، https://bit.ly/3qPAn6o).

حظي المؤتمر العام الوطني الليبي، الذي وصل إلى السلطة عن طريق الانتخابات التي أجريت في 2012، بالقبول لدى كافة الليبيين، وكان التوجه العام لتركيا خلال تلك الفترة، منصبا على دعم عملية إعادة الإعمار في ليبيا، ولكن تبددت تلك الآمال، بسبب بعض المعسكرات السياسية والجماعات المسلحة والهياكل القبلية، التي جرّت البلاد إلى أزمة اندلعت في 2014 (إيشلر، 2020، ص 15)، وأدخلتها في مرحلة من

العنف والفوضى، إذ قام اللواء المتقاعد المشير "خليفة حفتر" بمحاولة انقلاب في مارس 2014، ما أدى إلى خلق أجواء من الصراع بين قوى مسلحة خاضعة لإدارة حفتر شرق ليبيا، وجماعات مسلحة مستقلة غرب وجنوب ليبيا (ككيلي، ص ص 86-87).

تقيدت سياسة تركيا في ليبيا، مع وجود حكومتين تتنازعان على الشرعية، بالإضافة إلى وجود تشكيلات عسكرية خارج التشكيلات الحكومية في العاصمة طرابلس (الرنتيسي، 2019، ص 3)، فاختارت أنقرة الاعتراف بحكومة الوفاق المدعومة من الأمم المتحدة، في مواجهة الجانب الذي يمثله "حفتر"، الذي تدعمه فرنسا والإمارات العربية المتحدة ومصر وروسيا، ودول أخرى تتعارض مصالحها مع تركيا (الرنتيسي، 2019، ص3).

1. 1. 3. مرحلة التدخل العسكري في ليبيا:

دعمت تركيا مبادرة الأمم المتحدة لحل الأزمة سياسيا، ودعمت أيضا الاتفاقية السياسية الليبية، والمؤسسات التي انبثقت عنها في أواخر عام 2015، ولكن مع رفض حفتر كل الاتفاقيات وإصراره على الحل العسكري، أخذت الأزمة الليبية مسارات وأبعادا مختلفة (إيشلر، ص10)، فحاولت حل الخلاف بين حكومة الوفاق الوطني - التي كان من المقرر أن تبدأ عملها في العاصمة، وفقا لما تم التوصل إليه في إطار الاتفاق السياسي الليبي-، وحكومة الإنقاذ الوطني التابعة للمؤتمر الوطني العام، قبل أن تتطور الأزمة إلى صراع، بقيت تركيا متمسكة بمساعيها لإيجاد حل سلمي للازمة، خلال القمم التي عقدتها بعثة الدعم التابعة للأمم المتحدة (بولات، 2020، https://bit.ly/3kjI0iK).

شكلت القمة المنعقدة في المدينة الايطالية "باليرمو" في 12 و13 نوفمبر 2018، منعطفا في سياسة تركيا تجاه ليبيا، حيث غيرت نهجها نحو اللجوء إلى استخدام القوة بدلا من الحل السلمي ، فبعد استبعادها من المشاركة في اجتماع تم عقده لمناقشة الأزمة في ليبيا، بناء على طلب قائد الجيش الليبي خليفة حفتر، وحضور رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، ومصر وإيطاليا وفرنسا وروسيا ودول أخرى مجاورة لليبيا (بولات، https://bit.ly/3kjI0iK)، فاعتبرت أنقرة أن استبعادها وعدم إشراكها في مؤتمر باليرمو، لن يؤدي إلى حل المشكلة في ليبيا (البستاني، وآخرون، 2020، https://bit.ly/3stky5L).

بعد فشل كل الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة الليبية، خاصة مع بدء حفتر هجومه على طرابلس في افريل 2019، بهدف السيطرة على العاصمة، و إسقاط حكومة الوفاق، بدعم من الإمارات والسعودية و مصر وفرنسا و لاحقا روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، انتهجت تركيا سياسة تعتمد على القوة، من خلال الدعم العسكري الذي قدمته لحكومة الوفاق، فقد شكل ذلك الهجوم ضغطا عسكريا على حكومة السراج، بسبب تفوق الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص 4).

إزاء كل هذه التطورات بدت المصالح التركية في ليبيا مهددة، وهو ما دفعها للانخراط العلني المباشر لمساعدة حكومة الوفاق، لأن كل تقدم يحرزه الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، سيفقد تركيا نفوذها في ليبيا، وبالتالي سيضعف موقفها للمساومة في القضايا الإقليمية، ويمكن اعتبار الأسلحة التي أرسلتها تركيا من مدرعات، وطائرات مسيرة لدعم حكومة الوفاق، أحد العوامل التي ساهمت في استعادة مدينة "غريان" ذات الأهمية الإستراتيجية، جنوب العاصمة في أواخر جوان 2019، وإحداث التوازن في ساحة المعركة (البستاني، وآخرون، https://bit.ly/3stky5L).

1. 2. محددات الموقف التركي من الثورة الليبية:

إن تزايد النفوذ التركي في ليبيا، يعد هدفا من أهداف السياسة الخارجية التركية، نظرا للأهمية التي تحظى بها ليبيا بحكم موقعها الاستراتيجي، إذ تعد بوابة تركيا نحو عمق المتوسط، كما تشكل نقطة تماس مع أوربا وإفريقيا و العالم العربي، بالإضافة إلى امتلاكها لموارد الطاقة، ولما تحتويه من فرص استثمارية كبيرة. كل هذه العوامل ساهمت في بلورة الموقف التركي، القائم على محددات اقتصادية وسياسية وجيوسياسية وإيديولوجية.

1. 2. 1. المحددات الاقتصادية:

تمتلك تركيا مصالح اقتصادية مهمة في ليبيا، صاحبة أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بحوالي 40 مليار برميل، وتحتل المرتبة الخامسة عربيا (3.76% من الاحتياطي العالمي)، بالإضافة إلى احتياطات الغاز التي تقدر بـ 54.6 تريليون قدم مكعب، ما يجعلها تحتل المرتبة 21 عالميا من حيث احتياطي الغاز (الرنتيسي، 2019، ص 4)، لذلك تسعى تركيا لتوفير موارد طاقة جديدة لها من خلال ليبيا، باعتبارها تستهلك كميات هائلة من الطاقة سنويا، تصل إلى 50 مليار دولار في السنة، وقد كشف وزير الطاقة التركي في ماي 2020، عن تقدم شركة النفط الوطنية التركية بطلب إلى حكومة الوفاق، لبدء التنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، وذلك بموجب مذكرة التفاهم، التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2019 (فايد، 2020، https://bit.ly/3pMGXcx)، حيث تعد تركيا في أمس الحاجة إلى موارد الطاقة الموجودة قبالة سواحلها شرق المتوسط، من اجل التخفيف من اعتمادها على روسيا وإيران في مجال الطاقة (الرنتيسي، 2020، ص3).

كما وجدت تركيا في ليبيا سوقا مهمة لتسويق منتجاتها، إذ تحتل المرتبة الثالثة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، بعد العراق والمملكة العربية السعودية، من حيث الصادرات التركية (المظفري، 2010، ص 213)، ومن حيث الواردات، يشكل النفط الليبي ما يقارب 100% من الواردات التركية، وقد كان الميزان التجاري لصالح تركيا قبل سقوط نظام الرئيس معمر القذافي (بوزيدي، 2012- 2013، ص 118)، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين، لم تقتصر على النفط والتجارة فقط، وإنما شملت مختلف المجالات كالزراعة والصناعة والمقاولات والسياحة والبنوك..الخ.

تحاول تركيا الحفاظ على اهتمامها بليبيا كشريك اقتصادي، حيث تملك الشركات التركية في ليبيا أكثر من 20 مليار دولار من المشاريع المعلقة، أغلبها في مجالات البناء والطاقة والهندسة، وهي مصالح اقتصادية هائلة، تفسر الموقف التركي المعارض للتدخل الأجنبي في بداية الثورة، وانخراطها المباشر في ما بعد (Harchaoui,2020, p2)، وفي حال استئناف تلك المشاريع، سيتعزز اقتصاد تركيا المتدهور (مقريسي، 2020، https://bit.ly/3dJycgY).

في فترة حكم القذافي وقعت تركيا عدة اتفاقيات اقتصادية في 2010 أغلبها في مجال البناء، فضلا عن امتلاك شركات تركية حوالي 304 عقد تجاري في مجال الإعمار والبناء، تقدر بمليارات الدولارات (عدوان، فياض، 2020، ص ص 661-662)، وبعد سقوط نظام القذافي سعت تركيا إلى استعادة علاقاتها الاقتصادية مع ليبيا، من خلال دعم الاستقرار، وإنشاء حكومة مركزية تنهي الفوضى التي سادت البلاد عقب سقوط النظام، والتي ألحقت أضرارا بالغة بالمصالح التركية، إذ تملك تركيا ما يقارب 15 مليار دولار من الالتزامات التعاقدية غير المدفوعة في ليبيا (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص1).

1. 2. 2. المحددات السياسية والجيوسياسية:

تشمل المحددات السياسية سعي تركيا إلى تأمين مصالحها، وإثبات وجودها وزيادة قوتها في منطقة شمال وشرق إفريقيا، وتوسيع نفوذها، وذلك ضمن إستراتيجيتها الشاملة التي تتضمن تطوير التصنيع العسكري، وامتلاك القوة التكنولوجية، والمنظومات الدفاعية المتطورة وغيرها (الرنتيسي، 2020، ص2)، كما تسعى من

خلال الانخراط في ليبيا، إلى كسب أوراق ضغط تساعدها في قضايا إقليمية أخرى كسوريا والعراق، من أجل المساومة مع الأطراف الفاعلة في تلك الدول، وكذا محاولتها كسر العزلة جراء تدهور علاقاتها مع مصر ودول الخليج، وذلك من خلال كسب حليف لها في ليبيا (البستاني وآخرون،https://bit.ly/3stky5L)، علاوة على ذلك فإنه في حال نجاح مشروع حفتر، ووصوله للسلطة، سيعزز النفوذ الإماراتي والمصري في منطقة شمال إفريقيا، وبالتالي سيشكل عقبة كبيرة أمام الآفاق التركية في المنطقة (مقريسي،https://bit.ly/3dJycgY).

أما في السياق الأوروبي، فإن الحضور التركي في ليبيا يكسبها أوراق قوة في مواجهة الاتحاد الأوروبي، خاصة في ملفات الهجرة والطاقة والأمن، وهو ما تجلى من خلال ظهورها كمنافس لفرنسا في البحر المتوسط، وحضورها الفاعل في مؤتمر برلين 2020 (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص6).

أما البعد الجيوسياسي، فيتمثل في رغبة أنقرة في ترسيخ وجودها في البحر المتوسط، ومنحها طابعا شرعيا، وفعلا تجسد ذلك من خلال الاتفاق البحري، الذي تم توقيعه في نوفمبر 2019، والذي يرسم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وذلك بعد الرفض الأوروبي لعمليات التنقيب، التي تقوم بها السفن التركية قبالة السواحل القبرصية في البحر الأبيض المتوسط (أيوبي، 2020، https://bit.ly/3qRhekx)، حيث تمكنت تركيا بمقتضى ذلك الاتفاق، من إعادة تمركزها في منطقة المتوسط، عبر توسيع حدودها البحرية، مما يساعدها في إعاقة المشاريع الإقليمية المضادة، كمنتدى غاز شرق المتوسط الذي أعلن عنه في جافني 2019 (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص6)، الذي تسعى من خلاله بلدان المنتدى، إلى عزل وحرمان تركيا من الاستفادة من موارد الطاقة في شرق المتوسط، وكذا عرقلة مساعيها لأن تكون دولة وسيطة في نقل الطاقة من الدول المصدرة نحو أوروبا (الرنتيسي، 2020، ص 3).

1. 2. 3. المحددات الداخلية والأيديولوجية:

تعتبر تركيا أن موقفها تجاه ليبيا وتدخلها المباشر في النزاع الليبي، يساهم في تغذية المشاعر القومية داخليا، حيث ربطت أنقرة تدخلها في ليبيا بفكرة "الوطن الأزرق"، الذي يشكل امتدادا بحريا للإقليم البري التركي، واعتبرت أن العلاقة مع ليبيا تساهم بشكل كبير في حماية حدودها البحرية، خاصة وأن تواجد تركيا في ليبيا، يقلل من الدور اليوناني في شرق المتوسط، وهي أولوية يتفق عليها كل الفاعلين السياسيين في تركيا، كما أن التدخل التركي، يعزز من مكانة تركيا خارجيا، ويرفع من أهميتها الإقليمية والدولية، وهو جزء مهم في الخطاب الداخلي للرئيس التركي (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص7).

أما المحدد الأيديولوجي، يتمثل في تأكيد الدور التركي في قيادة العالم الإسلامي، وتعزيز سياسة العثمانية الجديدة، وكذا محاولة أنقرة تعويض الإخفاق في تحقيق مسعاها نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، كما اعتبر الناطق باسم مجلس النواب الليبي " عبد الله بليحق"، أن المحدد الرئيسي لموقف تركيا وتدخلاتها في ليبيا، هو دعم مشروع الإخوان المسلمين (البستاني وآخرون،https://bit.ly/3stky5L)، فالإخوان المسلمين تربطهم علاقات متينة مع حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، لذا تسعى الحكومة التركية لدعم مشروع الإخوان، في الوصول إلى السلطة في البلدان العربية، لكي تحقق أجندتها الجيوسياسية في المنطقة، من خلال استغلال نفوذها وقربها من الإسلاميين (Harchaoui, p3).

2. تصاعد الدور التركي في ليبيا:

يمكن اعتبار الدور التركي في ليبيا، ودعمه لحكومة الوفاق وللسلطة التنفيذية المؤقتة، هو قرار يعبر عن إستراتيجية تركية، تهدف إلى حماية المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية لتركيا في ليبيا، والضغط على الدول التي تسعى إلى عزلها، وتقف عائقا أمام سعيها لتصبح دولة إقليمية فاعلة في منطقة البحر المتوسط، وتجدر الإشارة إلى أن النفوذ التركي في ليبيا، تصاعد بشكل ملحوظ منذ وصول "فايز السراج" إلى السلطة،

كرئيس لحكومة الوفاق الوطني، التي تشكلت بموجب اتفاق الصخيرات، ومن المتوقع أن يستمر هذا النفوذ في ظل الحكومة المؤقتة الجديدة.

2. 1. اتفاق الصخيرات والدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني:

منذ اندلاع الثورة، دخلت ليبيا مرحلة من الفوضى والعنف، بسبب الصراعات والخلافات بين القوى الداخلية الفاعلة في المشهد الليبي، وهو ما استدعى تدخل الأمم المتحدة، لمحاولة إيجاد حل سياسي يرضى جميع الأطراف، فانطلقت المباحثات والمؤتمرات لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين، فجاء اتفاق الصخيرات في 2015، الذي انبثقت عنه حكومة الوفاق الوطني، باعتبارها حكومة شرعية معترف بها من قبل الأمم المتحدة، اعترفت بها تركيا، وقدمت لها كل وسائل الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري.

2. 1. 1. اتفاق الصخيرات:

شهدت الساحة السياسية الليبية منذ 2011 أزمات معقدة، تصاعدت حدتها مع اندلاع الحرب الأهلية في 2014، ولإيجاد حل سياسي لهذه الأزمات، تم عقد مفاوضات بين الفرقاء الليبيين في مدينة "الصخيرات" المغربية، برعاية منظمة الأمم المتحدة، انتهت تلك المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى، على الاتفاق السياسي الليبي أو ما يعرف بـ "اتفاق الصخيرات" في 11 جويلية 2015، والذي ينص على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس المجلس الأعلى للدولة يتكون من 120 عضوا، يتولى إبداء رأيه بالأغلبية في مشاريع القوانين، والقرارات ذات الصفة التشريعية، التي تعتزم الحكومة إحالتها إلى مجلس النواب (ريحان، 2015، http://bit.ly/37KxQ5R).

بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، تم الإعلان عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني المدعومة من المجتمع الدولي، وعلى الرغم من التوصل إلى هذا الاتفاق بين أطراف النزاع الليبي، إلا أن عددا من القضايا الخلافية بقيت عالقة، مما جعل الأمم المتحدة تدعو إلى تقديم المزيد من المقترحات، لتسوية تلك الخلافات في ملاحق الاتفاق (أصوات مغاربية، 2021، https://bit.ly/3soYzwB).

تشكلت حكومة الوفاق الوطني، وتولى "فايز مصطفى السراج" السلطة في 8 افريل 2016، بعد سنوات من الفوضى التي أعقبت الإطاحة بالنظام السابق، وقد حظي بالقبول لدى غالبية مكونات المشهد السياسي الليبي، ويعد السراج من المقربين من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ويحظى بدعم كبير من تركيا سياسيا وعسكريا (https://bit.ly/3ks91kf).

2. 1. 2. الدعم التركي لحكومة الوفاق الوطني:

بحلول عام 2014، برز في المشهد اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" كقوة في ليبيا، واستطاع طرد الإسلاميين المتشددين من "بنغاري"، وفرض سيطرته على شرق ليبيا، بواسطة الجيش الوطني الليبي، وبدأ بالتوجه غربا من خلال شن مجموعة من الهجمات، بغرض الوصول الى العاصمة طرابلس (القرني، 2021، ص 11)، وبعد أشهر من بدء حكومة الوفاق الوطني أعمالها في طرابلس، وبدعم دولي كبير، استطاع حفتر أن يسيطر على منطقة الهلال النفطي، ليدخل البلاد في صراع جديد بين القوات الموالية لحكومة الوفاق، وقوات الحكومة الموازية، غير المعترف بها دوليا في طبرق بقيادة حفتر، من أجل السيطرة وبسط النفوذ على ثروات البلاد، حيث أعلنت قوات حفتر في سبتمبر 2016 سيطرتها على أكبر موانئ تصدير النفط في ليبيا، وهددت بقصف السفن المتجهة إلى الموانئ الليبية، لتصدير النفط لصالح حكومة الوفاق الوطني، وهو ما اعتبرته هذه الأخيرة مناقضا لمسيرة التوافق الشامل، وعقبة في وجه تحقيق الاستقرار (العياري، 2016، https://bit.ly/3bw2ili).

تجدر الإشارة إلى أن "خليفة حفتر" هو ضابط في الجيش، وكان مقربا من الرئيس السابق معمر القذافي، يسيطر على جزء كبير من شرق ليبيا، ويسعى للاستيلاء على السلطة، باستعمال القوة العسكرية، رافضا الالتزام بالاتفاق السياسي الليبي، والاعتراف بشرعية حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، ومبادرات السلام التي قدمتها الجهات الدولية والإقليمية الفاعلة (Polat , 2021, https://bit.ly/3dM9ZXs)

بعد تمكن قوات حفتر من السيطرة على أكبر مدن الشرق الليبي، ومناطق الهلال النفطي وسط البلاد، أطلق حفتر حملات عسكرية، بغرض السيطرة على المزيد من المناطق، خاصة النفطية منها، وذلك لاستخدامها كورقة ضغط، للتأثير على أية مفاوضات أو جهود للتسوية السياسية (الشريف، 2019، https://bit.ly/3uuot40).

واصل حفتر هجماته ضد الحكومة الشرعية في 2017 و2018 و2019، وأصر على دخول طرابلس باستخدام القوة العسكرية، رغم الجهود التي قادتها الأمم المتحدة لحل الأزمة سياسيا. ففي افريل 2019 هاجم العاصمة طرابلس، و تسبب في اكبر حرب دموية شهدتها البلاد منذ سنوات، أدت إلى نزوح أكثر من 200 ألف شخص، وقد حظي ذلك الهجوم بدعم مصري وإماراتي وفرنسي وروسي (Polat, https://bit.ly/3dM9ZXs) ، ومع تطور الأحداث بشكل متسارع لصالح الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، قامت حكومة الوفاق بطلب الدعم والتدخل من تركيا، من أجل تعزيز قواتها في مواجهة تقدم حفتر، وبعد أشهر قليلة من وصول الدعم العسكري التركي، تغيرت موازين القوى على الأرض لصالح حكومة الوفاق، التي أصبحت في موقع أفضل في أية مفاوضات مستقبلية، حول تسوية الأزمة الليبية، وبالتالي تحول الدعم التركي لحكومة الوفاق، من التأييد السياسي إلى الدعم العسكري المباشر(القرني، ص8).

وتجسيدا للتعاون الثنائي بين البلدين، وقعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني، مذكرتي تفاهم في 27 نوفمبر 2019 ، الأولى تتعلق بالتعاون العسكري والأمني، والثانية تتعلق بتحديد مناطق الصلاحية البحرية، وقد صادق البرلمان التركي على مذكرتي التفاهم في ديسمبر 2019، وصادق في جلسة أخرى في 2 جافني 2020، على قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، أما من الجانب الليبي، فقد تم الاكتفاء بتصديق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، في حين رفض برلمان طبرق المصادقة على المذكرتين (الرنتيسي، 2020، ص1).

تضمن الاتفاق الأمني، العديد من النقاط التي من شأنها تعزيز التعاون الشامل في المسائل العسكرية والأمنية، ويشمل تدريب تركيا للجانب الليبي ونقل الخبرات إليه، وكذا التخطيط العسكري والدعم المادي والتوجيه، وتأسيس مكتب التعاون الفرعي في حال الطلب، وتنفيذ أعمال الصيانة، والدعم الاستشاري في عدة مجالات، كتوفير المباني، وتخصيص الأراضي، كما شملت مذكرة التفاهم تبادل المعرفة والخبرة في التدريبات، والبحوث التكنولوجية والأمنية (إيشلر، ص20)، ودعم إنشاء قوة الاستجابة السريعة، والمشاركة في المناورات المشتركة، والتعاون في المجال الاستخباراتي و العملياتي (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص 5).

أما مذكرة التفاهم في المجال البحري، فقد شملت تحديد المجالات البحرية في البحر الأبيض المتوسط بشكل عادل، والاتفاق على اللجوء للوسائل الدبلوماسية، لحل أي نزاع قد ينشب حول المذكرة (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص 5)، كما تم تحديد حدود الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين، بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط، وقد ساهمت هذه المذكرة في عقد العديد من اتفاقيات التعاون المشترك، بهدف استغلال مصادر الثروات الطبيعية بشكل مشترك، وفي حال اكتشافها في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين، تمتد للطرف الآخر، كما جاء في المذكرة، ضرورة إبلاغ كل طرف الطرف الآخر في حال دخوله في مفاوضات مع دولة أخرى، لتحديد المنطقة الخالصة لها، أو المساس بالإحداثيات المتفق عليها في المذكرة (الرنتيسي، 2020، ص5).

لقد ساهمت مجموعة من المعطيات، في سعي تركيا لتأييد ودعم حكومة الوفاق منها: (مركز أبحاث ودراسات مينا، ص 5)

- التوترات المتزايدة المتعلقة باكتشافات الطاقة في شرق المتوسط، وتفاهمات خط شرق المتوسط للغاز بين إسرائيل وقبرص واليونان، في ظل حاجة تركيا للطاقة؛
- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط في جافني 2019 والذي استبعدت منه تركيا، رغم أنها تطل على شرق المتوسط؛
- التغير في الموقف الأمريكي المستاء من توسع الحضور الروسي في ليبيا؛
- تحركات حفتر للترتيب مع اليونان لخطة إعادة إعمار بنغازي؛
- التنافس الفرنسي الإيطالي في ليبيا؛
- تنامي التعاون والتنسيق بين تركيا وروسيا في سوريا.

2. 2. الدعم التركي للسلطة التنفيذية الليبية المؤقتة:

استمر الفرقاء الليبيون في عقد اللقاءات، والمؤتمرات الدولية لحل الأزمة الليبية، في عدد من الدول العربية والأوربية منها: مؤتمر باريس ماي 2018، مؤتمر باليرمو نوفمبر 2018، اجتماع أبوظبي فيفري 2019، مؤتمر غدامس افريل 2019، اجتماع موسكو 13 جافني 2020، مؤتمر برلين 19 جافني 2020، محادثات لجنة 5+5 العسكرية فيفري 2020، وأخرها منتدى الحوار السياسي الليبي بجنيف في 2021، الذي انبثقت عنه السلطة التنفيذية المؤقتة.

2. 2. 1. ملتقى الحوار السياسي الليبي 2021:

لقد أسفرت الجولة الأخيرة من التصويت داخل ملتقى الحوار السياسي الليبي في 5 فيفري 2021، إلى انتخاب سلطة تنفيذية مؤقتة، حيث فازت بأغلبية أصوات أعضاء الملتقى، القائمة التي تضم محمد يونس المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي، وعبد الله حسين اللافي وموسى الكوني نائبي رئيس المجلس، وعبد الحميد دبيبة رئيسا للوزراء، وتجدر الإشارة إلى أن الجولة الأولى من الملتقى، انطلقت في 9 نوفمبر 2020 في تونس، بإشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بمشاركة مختلف الأطياف الليبية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص1).

بعد الجولة الأولى، انتقل المشاركون إلى جنيف في الفاتح من فيفري ،2021 لحضور الجولة الأخيرة من الملتقى، والتي خصصت للاستماع لبرامج المرشحين للمناصب التالية: رئيس المجلس الرئاسي ونائبيه ورئيس الحكومة، وقد تم الاتفاق في جولة تونس على تمثيل الأقاليم الثلاثة، بحيث يكون رئيس المجلس الرئاسي من الشرق، ونائبين له من الغرب والجنوب، ورئيس الوزراء من الغرب، وبعد التصويت في 3 فيفري، لم يحصل أي مرشح لرئاسة المجلس الرئاسي، على العدد المطلوب من الأصوات، مما أدى للانتقال إلى مرحلة التصويت على القوائم، بعد فشل التصويت على الأفراد، بحيث تضم كل قائمة أربعة مرشحين، تشمل تركيبتها ما تم الاتفاق عليه سابقا، أي رئيس من الشرق، ونائبان من الغرب ومن الجنوب، ورئيس الحكومة من الغرب (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص1).

لجأت بعثة الأمم المتحدة إلى خيار تشكيل القوائم، ولكن بشرط أن تحصل كل قائمة على 17 تزكية، (8 من الغرب، و6 من الشرق، و3 من الجنوب)، لكي تصبح القائمة جاهزة للتصويت عليها داخل القاعة، ولكي تفوز أي قائمة، لابد عليها أن تحصل على نسبة 60% من أصوات القاعة في الجولة الأولى، وفي حال عدم حصول أي قائمة على هذه النسبة، تجرى جولة ثانية، بين القائمتين اللتين تحصلتا على أعلى نسبة في الجولة الأولى، وتعلن فائزة القائمة التي تحقق نسبة 50% +1 (محمود، 2021، https://bit.ly/2O1VC6b).

بعد حصول أربع قوائم على التزكيات المطلوبة، فازت القائمة الثالثة التي تضم محمد يونس المنفي، وموسى الكوني، وعبد الله حسين اللافي، وعبد الحميد دبيبة، وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة، أكدت أن المرشحين للمناصب السيادية، وقّعوا تعهدا يلتزمون من خلاله بخريطة الطريق، وبموعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في أواخر ديسمبر 2021، وكذا بنتائج التصويت (خشانة، 2021، https://bit.ly/3sCdeVB).

فسر بعض السياسيين فوز قائمة "عبد الحميد دبيبة" بحصولها على 39 صوت من أصل 75 صوت، متغلبا على "فتحي باشاغا" وزير الداخلية في حكومة الوفاق، بقدرة المال على تجاوز التناحر السياسي، على اعتبار أن "دبيبة" رجل أعمال ينحدر من عائلة ثرية، ومقرب من تركيا، ومن جهة أخرى هناك من يرى فوز تلك القائمة، جاء نتيجة تحالف المصوّتين على ترجيح كفة "دبيبة"، فضلا عن دعم نشط قدمته كل من تركيا وروسيا له (جوهر، 2021، https://bit.ly/3pQlkbh).

إن انتخاب السلطة التنفيذية المؤقتة، يعد خطوة مهمة حققها الليبيون، ولكن تنتظر هذه السلطة مهمة صعبة، إذ يجب عليها تحقيق وحدة وطنية حقيقية، وتشكيل حكومة جديدة في غضون 21 يوم، من تاريخ التصويت عليها في ملتقى جنيف، و21 يوما إضافية للحصول على التصويت على الثقة في البرلمان . (Martin,2021, https://bit.ly/3dKG55R)

بعد انتهاء المهلة التي حددتها لجنة الحوار السياسي بجنيف لتشكيل الحكومة، سلم رئيس الوزراء "عبد الحميد دبيبة" في 25 فيفري 2021 مقترح معايير ومشروع تشكيل الحكومة، لرئيس مجلس النواب "عقيلة صالح" للموافقة عليه في البرلمان، يشمل اقتراح هيكل الحكومة وأهدافها الرئيسية، دون أن يذكر أيّ أسماء للحقائب الوزارية، وغداة ذلك قال "دبيبة" خلال مؤتمر صحفي، أن العلاقة مع تركيا ستكون مميزة في إطار حسن التعاون، وأن الاتفاقية البحرية مع تركيا مهمة، لذا لن تلغى وسيستمر العمل بها، أما الاتفاقيات الأخرى، فسيتم دراستها والتعامل معها بشكل قانوني جيد (https://bit.ly/37NPtBB).

2. 2. 2. موقف تركيا من السلطة التنفيذية الليبية المؤقتة:

بمجرد انتخاب السلطة التنفيذية الليبية المؤقتة، أصدرت الخارجية التركية بيانا موسعا، ترحب فيه باختيار أعضاء تلك السلطة، وأعربت عن أملها في تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، كما اعتبرت أن ما قام به الليبيون في الملتقى، هو خطوة ديمقراطية وفرصة مهمة لحماية سيادة ليبيا، ووحدة أراضيها، وقد كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أول رئيس دولة يجري اتصالا هاتفيا مع رئيس المجلس الرئاسي "المنفي"، ورئيس الوزراء "دبيبة" لتهنئتهم، وهو ما يعكس حجم الارتياح التركي للسلطة الجديدة، على اعتبار أنها ضمنت عدم معارضة الشخصيات التي وصلت إلى السلطة للتدخل التركي، وبالتالي فإن النفوذ العسكري والمصالح الاقتصادية التركية لن تتأثر، ولن تواجه أي تحديات سلبية خلال هذه الفترة (جمال، 2021، https://bit.ly/3kfnuzP).

ومن جهة أخرى، اعتبر رئيس الوزراء الليبي المؤقت "دبيبة"، أن مجلس وزرائه يلتزم بتضامن كبير مع تركيا، وذلك في أول مقابلة له منذ توليه السلطة مع وكالة الأناضول التركية، حيث صرح: " لدينا تضامن كبير مع الدولة والشعب التركيين، تركيا حليفة وصديقة وشقيقة، وعندها من الإمكانيات الكثيرة لمساعدة الليبيين في الوصول إلى أهدافهم الحقيقية، وتركيا تعتبر من الشركاء الحقيقيين لنا" (ليفانت نيوز، 2021، https://bit.ly/3pMOCY4).

اعتبر "دبيبة" أن تركيا استطاعت أن تفرض وجودها في العالم ككل، وليس في ليبيا فقط، وأنها الدولة الوحيدة التي تنقل فيها الليبيون بكل حرية خلال فترة الحرب، وهو ما سينعكس على التعاون بين البلدين في

المجال الاقتصادي، كما عبر "دبيبة" عن أمله في رفع مستوى التبادل التجاري إلى أعلى مستوى، وتجدر الإشارة إلى أن تركيا كانت أكبر داعم لحكومة الوفاق "الاخوانية"، وهي تواصل نفس النهج مع الحكومة الجديدة برئاسة "دبيبة"، الذي يعد حسب وكالة "فرانس برس"، مقربا هو الآخر من تنظيم الإخوان المسلمين، الذي تدعمه تركيا، ويترأس مجموعة تجارية لها فروع عدة عبر العالم، بما فيها تركيا (ليفانت نيوز، 2021، https://bit.ly/3pMOCY4) ، فضلا عن امتلاكه قناة بث فضائية في تركيا (Martin, https://bit.ly/3dKG55R) ، كما لتركيا مصالح اقتصادية ضخمة في ليبيا، ومن المتوقع أن يساهم ذلك في رفع حجم التبادل التجاري والتعاون بين البلدين، في مختلف المجالات خلال هذه الفترة (ليفانت نيوز، 2021، https://bit.ly/3pMOCY4).

تعتبر تركيا أن حضورها الاقتصادي في ليبيا مستمر منذ عقود، باتفاقيات واسعة تعود إلى عهد الرئيس السابق معمر القذافي، أما من الناحية العسكرية، فتركيا تعتبر أن تواجدها في ليبيا تحكمه اتفاقية رسمية، وفق القانون الدولي مع حكومة الوفاق الوطني، وأنها تعمل على المساعدة في بناء جيش وطني ليبي، بغض النظر عن النظام الذي تفرزه المباحثات السياسية الحالية أو الانتخابات المقبلة، وفي هذا السياق انتقد الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، تصريحات الرئيس الفرنسي "ماكرون" المطالبة بسحب القوات التركية من ليبيا، معتبرا أن تواجد القوات التركية في ليبيا، جاء تلبية لطلب حكومة الوفاق المعترف بها، ووفق اتفاقية تعاون أمني وعسكري بين الطرفين (جمال، 2021، https://bit.ly/3kfnuzP).

2. 2. 3. دوافع تأييد تركيا للسلطة التنفيذية الليبية المؤقتة:

إن التصريحات التركية وموقفها المساند للسلطة التنفيذية المؤقتة، تعكس رغبة الجانب التركي في تحقيق أهداف ومصالح معينة، يمكن تلخيصها في الدوافع التالية:

- تعزيز الدور التركي في ليبيا، على اعتبار أن سياسة السلطة الجديدة بقيادة "المنفي" و"دبيبة"، لا تختلف كثيرا عن سياسات حكومة الوفاق الوطني في عهد "السراج"، والتي كانت تربطها بتركيا علاقات وثيقة، حيث لا تعارض الحكومة الجديدة الوجود التركي في ليبيا، ولا الاتفاقية الموقعة بين البلدين في 2019، بل على العكس فهي تدعم الدور التركي هناك، وهو ما تؤكده تصريحات رئيس الحكومة الجديدة، في الحفاظ على التحالفات التي أنشأتها حكومة السراج مع كل من تركيا وقطر(سعيد،2021، https://bit.ly/3bpQTmQ).
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا، التي هي بمثابة أولوية اقتصادية ضمن الإستراتيجية التركية، وذلك من عدة جوانب، سواء في ما يتعلق بتراجع الصادرات التركية في الأسواق العربية والأوربية، أو في ما يخص تباطؤ نمو الاقتصاد التركي، وتعد ليبيا السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك بعد روسيا، وبالتالي فإن تأييد ودعم تركيا للحكومة الجديدة بقيادة رجل الأعمال "عبد الحميد دبيبة"، الذي يترأس أكبر شركات البناء في ليبيا، وتربطه أنشطة تجارية عدة مع الشركات التركية، سيزيد من حجم التبادل التجاري بين البلدين (سعيد، https://bit.ly/3bpQTmQ)، وفي هذا الصدد أعرب رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي "مرتضى قرنفيل"، عن تفاؤله بتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين بشكل أكبر، في ظل الحكومة الجديدة التي يترأسها " دبيبة"، وقال: " نعتقد أن صادراتنا إلى ليبيا ستزداد بسرعة، ويمكننا الوصول بحجم الصادرات إلى 10 مليارات دولار في السنوات القادمة"، وأشار إلى أن حجم الصادرات التركية نحو ليبيا في 2020 بلغ 1.5 مليار دولار (https://bit.ly/3pUxhNb).
- توظيف الورقة الليبية لاستيعاب الضغوط الدولية، التي تمارس على تركيا، خاصة الضغوط الأمريكية، فمع وصول الإدارة الجديدة إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة "جو بايدن"، أعلنت عن توجهات مختلفة لسياستها تجاه تركيا، بسبب إصرار هذه الأخيرة على منظومة صواريخ "أس 400" الروسية، وكذا التحول الملحوظ في سياسة "بايدن" تجاه الملف الليبي، مقارنة بسياسة الرئيس السابق "دونالد ترامب"، من

خلال دعمه للحل السياسي للأزمة، وسعيه لتحجيم النفوذ الروسي في ليبيا، لذا فإن الدعم التركي للسلطة التنفيذية الجديدة، يأتي من منطلق ترسيخ مكانتها ونفوذها، كفاعل إقليمي في ليبيا، من أجل التأثير على السياسات الأمريكية (سعيد، https://bit.ly/3bpQTmQ).

خاتمة

يعد العامل الاقتصادي، من أهم العوامل التي تحدد سياسات تركيا داخليا وخارجيا، حيث يعتبر صانع القرار التركي،أن تحقيق التكامل الاقتصادي، هو المدخل الأساسي لتحقيق التعاون بين الدول، لذا ركز حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم، على الجانب الاقتصادي، ومنحه مكانة مهمة ضمن أولويات السياسة التركية في علاقاتها الخارجية، ويمكن اعتبار العامل الاقتصادي أحد أهم الدوافع المحددة للدور التركي في ليبيا، القائم على أساس التعاون مع حكومة الوفاق الوطني، والسلطة التنفيذية المؤقتة، بما يخدم مصالح ومكاسب كلا الطرفين.

تميزت العلاقات التركية الليبية بنوع من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، ساهم في حضور تركيا، خلال فترات مختلفة منذ بداية الثورة في ليبيا، كقوة إقليمية، فالعلاقات الثنائية بين البلدين، أساسها التاريخ المشترك، الذي يعود إلى حقبة الإمبراطورية العثمانية، وهو ما ولد نوع من المسؤولية من قبل تركيا تجاه ليبيا، وتكرّس ذلك من خلال الجهود التي بذلتها تركيا في دعم الشرعية، والسعي لإيجاد حل سياسي ينهي الأزمة في ليبيا.

من خلال ما تم التطرق إليه، يكمن استخلاص النتائج التالية:

- أن السياسة الخارجية التركية يحركها الطابع البراغماتي، فدورها وحضورها القوي في ليبيا، قائم على أساس الحفاظ على المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا.
- تسعى تركيا من خلال الدور الذي تقوم به في ليبيا، لأن تكون فاعلا أساسيا في منطقة شرق المتوسط، خاصة بتوقيعها على الاتفاق البحري في نوفمبر 2019، في ظل محاولة استبعادها من قبل بعض الدول كاليونان وقبرص.
- الدعم التركي لحكومة "دبيبة" وقبله لحكومة "السراج"، المقربان من تنظيم الإخوان المسلمين، هدفه تقوية نفوذ التنظيم للوصول إلى السلطة، خاصة مع فشل المشروع الإخوان في مصر وتونس.
- الدور التركي في ليبيا يزيد من فرص انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، من خلال تعزيز مكانتها الإقليمية.

قائمة المراجع:

أولا- الكتب

- إبراهيم، محمود زكريا محمود. (2015). **العلاقات السياسية الإفريقية- التركية المحددات والقضايا**، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية.
- البطران، منال فهمي. (2018). **البرجماتية التركية والثورات العربية 2002- 2016**. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحجاجحة،صدام أحمد سليمان. (2017). **العرب وتركيا 2002- 2010**. الأردن: دار امجد للنشر والتوزيع.
- الرنتيسي، محمود سمير.(ديسمبر 2019). **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- الرنتيسي، محمود سمير. (جافني 2020). **تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الصواني، يوسف محمد جمعة. (2013). **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

- العبيدي، مثنى فائق.(2016). **سياسة تركيا تجاه القضايا العربية دراسة في طبيعة المحددات والمواقف**، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عواضة، محمد. (2017). **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة في المشرق العربي**، لبنان: منشورات الفا.
- القرني، احمد. (جافني 2021). **النفوذ التركي في الأزمة الليبية..التداعيات السياسية والأمنية**، الرياض: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.
- مركز أبحاث ودراسات مينا. (جويلية 2020). **الدور التركي في ليبيا**، النمسا: مركز مينا.
- المظفري، نبيل عكيد محمود. (2010). **العلاقات الليبية التركية 1969- 1989 دراسة سياسية واقتصادية**، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- وحدة الدراسات السياسية، (جافني 2020). **تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- وحدة الدراسات السياسية، (فيفري 2021). **انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا: حيثياته وآفاقه**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ثانيا- المذكرات والرسائل

- بوزيدي، يحي. (2012- 2013). **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران.

ثالثا- الدوريات

- إيشلر، أمر الله. (ربيع 2020). العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث، **مجلة رؤية تركية**، العدد 2، ص ص 9- 23.
- الرنتيسي، محمود سمير. (ربيع 2014). السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011- 2014، **مجلة رؤية تركية**، العدد 11، ص ص 37- 50.
- ساتيك، نيروز غانم، وحسين، احمد قاسم. (جويلية 2013). التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، **مجلة سياسات عربية**، العدد 3، ص ص 68- 83.
- عدوان، أركان إبراهيم، وفياض، مصطفى جابر. (جوان 2020). محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 1، ص ص 655- 692.
- ككيلي، إمرح. (شتاء 2017). العلاقات التركية الليبية: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، **مجلة رؤية تركية**، العدد 4، ص ص 85- 102.

رابعا- المواقع الالكترونية

- أصوات مغاربية، **ليبيا من القذافي إلى حكومة الدبيبة ..10 أعوام من الدم والتيه والتدخلات الأجنبية**، 10 فيفري 2021، https://bit.ly/3soYzwB، تاريخ التصفح 17 فيفري2021.
- أيوبي، رزان، **أبعاد التدخل التركي في ليبيا**، https://bit.ly/3qRhekx تاريخ التصفح 23 ديسمبر2020.
- البستاني، جاد مصطفى، وآخرون، **التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري**، 1 ماي 2020، https://bit.ly/3stky5L ، تاريخ التصفح 1 ديسمبر 2020.
- بولات، فرقان، **سياسة تركيا تجاه ليبيا بعد الثورة: المنعطفات والمخاطر**، 18 جانفي 2020. https://bit.ly/3kjI0iK، تاريخ التصفح 28 سبتمبر 2020.
- ترك برس، **تركيا تعتزم افتتاح احد أول مراكزها اللوجستية الخارجية في ليبيا**، 9 فيفري 2021، https://bit.ly/3pUxhNb ، تاريخ التصفح 26 فيفري 2021.
- جمال، إسماعيل، **ما هو تأثير السلطة التنفيذية الجديدة على النفوذ العسكري والاقتصادي التركي في ليبيا؟**، 7فيفري2021، https://bit.ly/3kfnuzP، تاريخ التصفح 22 فيفري2021.

- جـــوهر، جمـــال، **الاتفـــاق الليبي..ضـــمانات النجـــاح تقـــاوم مخـــاوف التفخـــيخ**، 13 فيفـــري 2021، https://bit.ly/3pQlkbh ، تاريخ التصفح 22 فيفري 2021.
- **حكومة السراج**،17 فيفري 2021، https://bit.ly/3ks91kf، تاريخ التصفح 22 فيفري 2021.
- خشانة، رشيد، **ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف: الأزمة الليبية تتخطى المرحلة الصعبة**، 6 فيفري2021، https://bit.ly/3sCdeVB، تاريخ التصفح 22 فيفري2021.
- **دبيبة يخص الإعلام التركي بأول تصريح.. متزلّفا لأنقرة**، 8 فيفري2021، https://bit.ly/3pMOCY4، تاريخ التصفح 23 فيفري 2021.
- ريحـــان، وفـــاء، **الاســـتقرار المؤجـــل: تحـــديات تطبيـــق "اتفـــاق الصـــخيرات" فـــي ليبيـــا**، 16 أوت 2015، http://bit.ly/37KxQ5R، تاريخ التصفح 27 فيفري 2021.
- ســـعيد، كـــرم، **دوافـــع التأييـــد التركـــي للســـلطة الانتقاليـــة الجديـــدة فـــي ليبيـــا**، 11 فيفـــري 2021، https://bit.ly/3bpQTmQ ، تاريخ التصفح 22 فيفري 2021.
- الشـــريف، عبـــد الله، **ليبيـــا: 5 أعـــوام مـــن الحـــروب بـــدلت خارطـــة الســـيطرة العســـكرية**، 7 افريـــل 2019، https://bit.ly/3uuot40، تاريخ التصفح 21 فيفري2021.
- العيـــاري، شـــمس، **الـــنفط فـــي ليبيا..ورقـــة معســـكر حفتـــر لتحقيـــق مكاســـب سياســـية**، 13ســـبتمبر2016، https://bit.ly/3bw2ili ، تاريخ التصفح 18 فيفري2021.
- فايـــد، بســـمة، **ليبيـــا..الغزو التركـــي الأهـــداف والتـــداعيات علـــى الأمـــن الـــدولي**، 20 جـــوان 2020، https://bit.ly/3pMGXcx، تاريخ التصفح 23 ديسمبر 2020.
- **ليبيـــا: رئـــيس الحكومـــة يقتـــرح حكومـــة وحـــدة ويؤكـــد اســـتمرار العمـــل مـــع تركيـــا**، 25 فيفـــري 2021، https://bit.ly/37NPtBB، تاريخ التصفح 26 فيفري 2021.
- محمـــود، خالـــد، **الحـــوار الليبـــي فـــي جنيـــف يقتـــرع للســـلطة التنفيذيـــة اليـــوم**، 5 فيفـــري 2021، https://bit.ly/2O1VC6b، تاريخ التصفح 22 فيفري 2021.
- مفتـــاح، حســـين، **العلاقـــات الليبيـــة التركيـــة...من المـــد والجـــزر الـــى تســـونامي 2011**، 25 مـــاي 2018، https://bit.ly/3qPAn6o ، تاريخ التصفح 14 أكتوبر 2020.

- مقريسي، طـارق، **الأبعاد الجيواستراتيجية للحرب الأهلية الليبية**، 29 جوان 2020، https://bit.ly/3dJycgY ، تاريخ التصفح 14 اكتوبر2020.

References :

1. Books :

-Harchaoui , Jalel. (December 2020). **Why Turkey intervened in Libya**, USA : Foreign Policy Research Institute.

2. Websites

- Martin, José Maria, **Abdul Hamid Dbeibah a new hope for international society in the face of Russia's and Turkey's positions in Libya**, 9 February 2021, https://bit.ly/3dKG55R , date of entry 24 February 2021.
- Polat, Ferhat, **Ten years After the Arab Spring: Has the Libyan Conflict Come to an End?,** 14 January 2021, https://bit.ly/3dM9ZXs , date of entry 24 February 2021.